

دراسة أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 في المركز المالي وقائمة الدخل للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

(دراسة تطبيقية)

الباحثة: ديمة طليمات

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

هاتف 0991115258

الملخص:

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم عقود الإيجار وكيفية التعامل معها في المحاسبة وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16، كما بينت الأثر الذي أحدثته تطبيق هذا المعيار في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وتوصلت إلى استنتاجات مفادها أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 أظهر المركز المالي بشكل أكثر دقة وأن تطبيقه له تأثير واضح على الميزانية العمومية وقائمة الدخل للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وقد نتج عن تطبيقه زيادة في قيمة الأصول والخصوم، وخفض من معدل العائد على حقوق الملكية والأصول.

الكلمات المفتاحية: سوق دمشق للأوراق المالية، معيار التقارير المالية الدولي رقم 16
عقود الإيجار

Abstract:

This study aimed to clarify the concept of leases and how they are dealt with in the accounting according to the international financial standard reports (IFRS 16), and also showed the impact of the application of this standard on the financial statements of the listed companies in the Damascus Stock Exchange. It concluded that the implementation of the international financial standard reports (IFRS 16) showed the financial position more accurately and implementation has a clear impact on the financial statements and the income statement for the listed companies in the Damascus Stock Exchange and show an increase in the value of assets and liabilities, and reduced the rate of return on property and asset rights.

Keywords: Damascus Stock Exchange, International Financial Standard Reports (IFRS 16), leases.

المقدمة:

يعتبر تأجير الأصول من أهم أدوات التمويل للشركات المؤجرة أما بالنسبة للشركات المستأجرة فمكثها من الحصول على أصول دون اللجوء إلى تحمل أعباء مالية ضخمة بالإضافة إلى حمايتها من أخطار التضخم والتكاليف الإضافية في المستقبل.

وقد فرض مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 حيث ميز عقود الإيجار إلى عقد إيجار تمويلي أو تشغيلي ، النوع الأول يتحمل المستأجر جميع ما يتعلق بالأصل من منافع اقتصادية وأي مخاطر ناجمة عنه وعليه يقوم بتسجيلها في قائمة المركز المالي لشركته. أما النوع الثاني اعتبرها تشغيلي، ويسجلها في قائمة الدخل كمصروفات دون أن يتحمل المستأجر أي التزام في الميزانية العمومية.

أدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 إلى الحد من شفافية وجودة المعلومات المحاسبية وملاءمتها لواقع الشركة ومصادقيتها ومدى وضوحها، حيث لجأت الشركات إلى إعادة تشكيل عقودها الإيجارية لتحقيق النتيجة المحاسبية اللازمة وذلك عن طريق الحصول على تمويل خارج الميزانية، مما أضعف من إمكانية المقارنة مع مثيلاتها، وأهميتها النسبية ونزاهتها وحيادها حتى يمكن فهمها.

اعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن هذا التصنيف لعقود الإيجار لا يتناسب مع النظرة المحاسبية المرجوة من تطبيق هذا المعيار، لاسيما بعد أن قدر مقدار عائد الإيجارات التي لم تسجل في الميزانية العمومية بمبلغ 3.3 تريليون دولار، مما استدعى أهمية إعادة تصميم نموذج محاسبي جديد من شأنه أن يسمح بقراءة أفضل للمركز المالي للشركة.

ومع انطلاق تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 الذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 في 2019/1/1، أدرجت جميع عقود الإيجار في المركز المالي للشركات، على شكل أصول والتزامات مما أدى لإزالة الغموض الذي كان يحيط بها، وهذا أدى ظهور عقود الإيجار التشغيلية في الميزانية العمومية التي لم تظهر وفق المعيار السابق ضمن الأصول المستأجرة كالتزام على الشركة.

يتمثل الهدف الرئيسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 في تحديد الأسس التي يتم بموجبها إدراج عقود الإيجار في السجلات المحاسبية وقياسها وعرضها والإفصاح عنها للتأكد من أن المستأجرين والمؤجرين يقدمون بيانات صادقة لاستخلاص معلومات تقيس أثر عقود الإيجار. على الأداء المالي وميزانية الشركة وتدفقاتها النقدية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

نظراً لأن معيار المحاسبة الدولي رقم 17 فرق بين عقود الإيجار التمويلية والتشغيلية، ولم يكن ضمن متطلبات المعيار إدراج عقود الإيجار التشغيلية ضمن الأصول أو الالتزامات وبالتالي عدم ظهورها في قائمة المركز المالي للشركة. أدى تطبيق معيار المحاسبي الدولي رقم 17 إلى القاء بظلال من الشكوك على مصداقية البيانات المالية وتخفيض مدى جودة المعلومات المحاسبية الواردة فيها، وضعف إمكانية الاعتماد عليها للمقارنة بين الشركات المستأجرة التي تصنف عقود إيجارها تشغيلية والأخرى التي تطبق عقود الإيجار التمويلية بسبب اختلاف الشروط من كلا النوعين. كل تلك الأسباب أدت إلى إلغاء تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 17 وإحلال معيار التقارير المالي الدولي رقم 16 عوضاً عنه كونه تعامل مع عقود الإيجار كأسلوب واحد، عبر اعتراف المستأجر بالتملكات المؤجرة والالتزام الذي يستتبعه. نتج عن ذلك تقليص الفجوات والثغرات التي احتواها معيار المحاسبة الدولي رقم 17 مما دفع لرفع قيمة أصول وخصوم المستأجر، مما ساعد على تحسين جودة البيانات المحاسبية.

وهذا يقود لسؤال:

ما هو الأثر الذي حدث في القوائم المالية نتيجة تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 ؟

ثالثاً: فرضية البحث:

- 1- وجود أثر لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 على المركز المالي للشركات بسبب الزيادة التي أحدثتها في قيمة الموجودات والمطلوبات.
- 2- وجود أثر لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 على قائمة الدخل بسبب مصروف استهلاك حق استخدام الأصول المستأجرة وفوائد التزامات عقود الإيجار.
- 3- وجود أثر لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 على معدل العائد على حقوق الملكية.

رابعاً: أهداف البحث:

- 1- قياس أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 على المركز المالي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 2- قياس أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 على قائمة الدخل للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 3- قياس أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 على مؤشر العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

خامساً: أهمية البحث:

- 1- شرح المفاهيم النظرية لمعيار التقارير المالية الدولي لعقود الإيجار رقم 16 والفرق بينه وبين المعيار المحاسبي الدولي رقم 17.
- 2- بيان الأثر الذي حدث في القوائم المالية نتيجة تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16

سادساً: مبررات البحث:

- 1- يعد موضوع الدراسة حديث نوعاً ما نظراً لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 ابتداءً من 2019/1/1، وقلة الأبحاث التي تطرقت إليه و التغيرات التي أحدثتها تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 في فرضيات البحث.

سابعاً: حدود البحث:

مكانية: الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية المتمثلة في القطاع (المصرفي - الصناعي - الاتصالات).

زمانية: الفوائم المالية للشركات عينة البحث للسنة المالية 2021.

ثامناً: منهجية البحث:

منهج استنباطي: لبيان المفاهيم النظرية وتعريف عقود الإيجار.

منهج استقرائي: لقياس الأثر الذي أحدثه تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16.

تاسعاً: الدراسات السابقة:

دراسة (بالحسن، خالدي، خاوه، 2020) بعنوان: المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي حسب النظام المحاسبي المالي

هدفت الدراسة إلى تقديم المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفقاً للنظام المالي المحاسبي، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين معيار المحاسبة الدولي رقم 17 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 وطبقت الدراسة على بنك البركة ووكالة الوادي.

وقد توصلت لنتائج تفيد بأن التأجير التمويلي وسيلة فعالة لتمويل المشروعات الاستثمارية، ويحقق مزايا متعددة لأطراف العقد المختلفة. لا تقدم جميع البنوك هذه الأشكال من التمويل، لكن بنك البركة يساهم في المؤسسات المالية من خلال قرض إيجار، كما أن نجاح واستمرار عملية تمويل قرض الإيجار هو التزام بدفع أقساط الإيجار بانتظام من قبل المستأجرين. وأوصت الدراسة بأنه من الأفضل وضع برنامج متابعة من المجلس الوطني للمحاسبة، للاطلاع على أهم المشاكل وتوضيح النقاط الغامضة، لمتابعة درجة التزام المؤسسات بالتطبيق الواجب من قواعد ومبادئ SCF. بالإضافة لتعريف مديري المؤسسات الاقتصادية بصيغة التمويل هذه وتحفيزهم على معالجتها. ومواكبة التطورات في مجال المحاسبة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 16.

دراسة (دباح، حسياني، 2019) بعنوان: المعالجة المحاسبية لعقود الايجار التمويلي حسب SCF وIFRS16 عند المستأجر

هدفت هذه الورقة البحثية لاستعراض ما جاء في النظام المحاسبي بما يخص موضوع الايجار التمويلي وعرضت المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من طرف المستأجر حسب SCF، وحسب معيار التقارير المالية الدولي وطبقت الدراسة على مؤسسة أونيفار دتارجون.

وقد توصلت إلى ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في المجال المحاسبي لعقود الايجار التمويلي، وفق المعيار الدولي رقم 16 لتتسم القوائم المالية بالصدق والشفافية.

دراسة (راضي، فرحان، 2022) بعنوان: أثر تطبيق معيار التقارير المالي الدولي رقم 16 في القوائم المالية لعينة من المصارف العراقية

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان هناك أثر لتطبيق معيار التقارير المالي الدولي رقم 16 على البيانات المالية للبنك ومعرفة الفرق بين الطريقة التي يتبعها البنك في قياس الدخل والطريقة التي يتبعها المعيار في القياس. وكذلك معرفة الفرق بين تصنيف البنك لعقود الإيجار بين التمويلي والتشغيلي والتصنيف على المستوى المصرفي وعلى المستوى القياسي. والنظر في عقود الإيجار لمصرف التجارة العراقي، وتصنيف تلك الإيجارات إلى عقود تشغيلية وتمويلية، ومعرفة كيفية قيام البنك بقياس عقود الإيجار الخاصة به. ومن ثم تصنيف الإيجارات وفقاً للمعيار. وتطبيق طريقة القياس المستخدمة في المواصفات. هل يوجد فرق في القياس أم لا؟ من أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة أن هناك تأثيراً لتطبيق معيار التقارير المالي الدولي رقم 16 على البيانات المالية للبنك، وهو زيادة في موجودات ومطلوبات البنك.

الإطار النظري للدراسة:

1. نشأت معايير المحاسبة الدولية:

التطور والنمو المتسارع للتجارة الدولية وتوسع الشركات العابرة للحدود، وزيادة حجم الطلب على السلع والخدمات، استدعى الحاجة لإيجاد معايير محاسبية توحد العمل

المحاسبي لجميع الشركات العالمية عند إعداد وتقديم بياناتها المالية بشكل منظم وموحد على مستوى العالم.

أوجدت معايير المحاسبة الدولية بعد انعقاد المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة الذي كان برعاية الاتحاد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، الذي بحث فيه إمكانية توحيد قوانين المحاسبة بين الدول، لاتباعها العديد من المؤتمرات التي سعت لتطوير ورفع كفاءة معايير المحاسبة الدولية¹.

2. مفهوم معايير المحاسبة الدولية:

يكن الهدف الرئيسي من المحاسبة إلى تحديد البيانات المالية للمحاسبة للمؤسسات المالية وقياس مركزها المالي وتقديمها لمستخدمي البيانات المالية، الأمر الذي يتطلب وجود قواعد محددة يتم من خلالها القياس².

¹ خطاب، عبد الرحمن ذيب، محمود داود نصار، أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، مجلد 29، العدد 2، 2021.

² البيومي، محمود عبد السلام، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2003.

يطلق على هذه القواعد والقوانين اسم المعايير المحاسبية ويتم تمثيلها في جميع المعايير المتعلقة بالمحاسبة، مهما كانت طبيعتها، سواء كانت إلزامية أو اختيارية، وتمثل وتشكل دليلاً ومرجعاً¹.

2.1 عقود الإيجار:

عرفه القانون المدني السوري بموجب المادة (526)، بأنه عقد يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين خلال مدة معينة لقاء أجر معلوم.

كما عرف القانون السوري عقود التأجير التمويلي بموجب المادة/22/ من المرسوم التشريعي رقم (88) للعام 2010

بأن يعتبر تأجيراً تمويلياً كل عقد تمويلي يلتزم بموجبه المؤجر المرخص وفق أحكام هذا المرسوم التشريعي بتأجير مأجور يختاره ويحدده المستأجر مقابل بدل يدفعه المستأجر له طيلة مدة العقد. ويتحمل المستأجر المخاطر التي يتعرض لها المأجور طيلة مدة العقد. وقد اشترط توافر إحدى الحالات التالية على الأقل في العقد:

1- التزام المؤجر بنقل ملكية المأجور إلى المستأجر عند انتهاء مدة العقد لقاء بدلات الإيجار المسددة من قبل المستأجر ويجوز أن يشترط العقد دفع مبالغ إضافية لبدلات الإيجار عند نقل الملكية.

2- ألا تقل مدة عقد التأجير عن ثلاثة أرباع العمر الاقتصادي التقديري للانتفاع بالمأجور.

3- أن تكون القيمة الحالية لمجموع بدلات الإيجار المتفق عليها بتاريخ إبرام العقد تسعين بالمئة من القيمة السوقية.

وفقاً للشريعة الإسلامية يعتبر الإيجار التمويلي وسيلة تمويل، باعتبار منع تسجيل الفوائد المدفوعة عن استعمال آلة معينة، فمن خلال ذلك تمثل الإيرادات المتحصل عليها في إطار عقد التأجير كأقساط مقابل الاستعمال. هذه الأقساط مقبولة شرعاً، وهذه الوسيلة التمويلية تتمحور كذلك في مبدأ دفع أقساط إيجار وليس أقساط قرض².

¹ خطاب، عبد الرحمن ذيب، محمود داود نصار، أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، مجلد 29، العدد 2، 2021.

إذاً عقد الإيجار هو اتفاقية تتم بين طرفين الأول يطلق عليه المؤجر والطرف الثاني يسمى المستأجر، والتي بموجبها يسمح مالك الأصل للمستأجر في استخدام الأصل لفترة زمنية محددة مقابل مدفوعات الإيجار الدورية.

تستخدمها العديد من الشركات لاستئجار الأصول بدلاً من اقتراض الأموال من الآخرين لشرائها، وهذا الاتجاه نراه بشكل واضح للعيان في شركات الطيران والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والعديد من الشركات التي تستخدم أصولاً تقنية سريعة التطور. لهذا نشاهد أن بعض الشركات تلجأ لاستئجار الأصول حيث أن تكلفة عقد الإيجار أقل بكثير من تكلفة مصادر التمويل الأخرى، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها في تأمين التمويل اللازم إما عن طريق زيادة رأس المال من خلال طرح الأسهم أو عن طريق الاقتراض².

هناك العديد من الحوافز لتأجير الأصول بدلاً من شرائها مما يجذب المستأجرين³، ولعل أبرز هذه المزايا هو أن اتفاقيات الإيجار تسمح للمستأجر بالحصول على المنفعة الكاملة للأصل دون دفع قيمته، ودفع التكاليف المادية المتضمنة في المدفوعات التي يتم الاتفاق عليها، وهذا يحمي المستأجر من التضخم والزيادة التي قد تحدث في تكلفة المال. كما أن تأجير الأصول خاصة تلك المتأثرة بالتغيرات الفنية يقلل من المخاطر التي يتحملها المستأجر نتيجة تقادم هذه الأصول. بالإضافة إلى تحويل المخاطر للمؤجر المتعلقة بقيمة الخردة للأصول في نهاية عمرها الاقتصادي⁴. وتتسم عقود الإيجار بالمرونة بحيث يمكن ربط مدفوعات الإيجار بتوقيت التدفقات النقدية للأصل المستخدم إلى المستأجر،.

على الرغم من المزايا المذكورة أعلاه، إلا أن هناك بعض العيوب المهمة للتأجير، وهي تكلفة الوكالة لعقود الإيجار⁵ عندما تتطوي عقود الإيجار على نقل الحق في استخدام الأصل من المؤجر إلى المستأجر خلال الفترة الزمنية لعقد الإيجار، فإن هذا النوع من

² Wong, K., and M. Joshi. 2015. The Impact of lease capitalization on financial statement and key Ratios: Evidence from Australia. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 9(3): 27-44

³ Ashton. K. 1985. Accounting for finance leases: A field test. *Accounting and Business Research*: 233- 238

⁴ Godfrey, J., and S. Warren. 1995. Lessee Reactions to Regulation of Accounting for Leases. *A Journal of Accounting, Finance and Business Studies*, 31(2): 201-228

⁵ Battie, V.; K. Edwards and A. Goodacre. 1998. The impact of Constructive operating lease capitalization on key accounting ratios. *Accounting and Business Research*. 28 (4): 233 - 253

الإيجار ينشئ علاقة وكالة تؤدي إلى مخاطر أخلاقية، حيث يتحكم المستأجر في الأصل خلال مدة عقد الإيجار وليس المالك الأصلي. عندما يتخلى المؤجر عن السيطرة على الأصل للمستأجر، يجب أن يتحمل المؤجر أخطار أن المستأجر لا يهتم بشكل كاف بالأصل المؤجر، ويرجع هذا المستوى المنخفض من الرعاية إلى فصل الملكية والسيطرة على الأصل، وهي تكلفة الوكالة لعقود الإيجار. وإذا كان المؤجر لا يتوقع استعادة السيطرة على الأصل في نهاية مدة الإيجار، فإن تكلفة الوكالة لعقد الإيجار هي صفر، لأن المستأجر وليس المؤجر هو الذي يتحمل عواقب الإهمال. ولكن إذا كان يتضمن عقد الإيجار نقل الملكية بعد فترة إلى المؤجر في نهاية مدة الإيجار، يمكن أن تكون تكلفة عقود الإيجار الوكالة كبيرة. يجب أن يؤخذ عامل واحد في الاعتبار في قرار تحديد القيمة الإيجارية للمؤجر، حيث يتوقع المؤجر أن يخفض عقد الإيجار في نهاية فترة العقد إلى قيمة أقل. في حالة عدم وجود عقد إيجار يجب على المؤجر زيادة مدفوعات الإيجار اللازمة لتعويض الوكالة عن تكلفة عقد الإيجار.

2.3 أنواع عقود الإيجار:

يكون عقد الإيجار تمويلي إذا نقل بشكل جوهري جميع أخطار وفوائد ملكية الأصل إلى المستأجر. ويعتبر عقد الإيجار تشغيلي إذا كان لا يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل إلى المستأجر. أيهما أفضل من حيث المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي أو عقد إيجار تمويلي، فوفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 17 يتم التفريق بين عقود الإيجار إلى نوعين من العقود تشغيلي وتمويلي⁶. يفضل المستأجرون بشكل عام المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي، عكس المؤجرون الذين يفضلون المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار كعقد إيجار تمويلي.

¹ د. عمرو السيد موسى زكي محمود، أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) -عقود إيجار- على نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات أصحاب المصالح في المنشأة المستأجر -دراسة تجريبية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية- كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 2018.

²Beattie, V.; K. Edwards and A. Goodacre. 1998. The impact of Constructive operating lease capitalization on key accounting ratios. Accounting and Business Research. 28 (4): 233 – 253

³Giner, B and F. Parado. 2016. Operating lease decision and the impact of capitalization in a bank-oriented country. Business Economics Journal, 21(5). 5-10.

بالنسبة للمستأجرين، فإن تسجيل أصول ومطلوبات الإيجار يؤثر سلباً على مؤشرات الأمان مثل نسبة المطلوبات إلى الموجودات أو نسبة الديون إلى حقوق الملكية، وبالتالي يفضل المستأجرون معاملة عقد الإيجار كمعاملة عقد تشغيلي لأنه يوفر تمويلاً لم يدرج ضمن الميزانية العمومية، وهذا يؤدي للوصول لنسب رافعة مالية أكثر دقة ، بالإضافة إلى أن معاملة عقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي أسهل بكثير بالنسبة لبيان الدخل، وذلك لأن مصاريف الإيجار بموجب معالجة عقد الإيجار التشغيلي أقل من إجمالي المصروفات الناتجة عن الاستهلاك ومصاريف الفائدة بموجب معالجة التأجير التمويلي في السنوات الأولى من عقد الإيجار⁷.

أما بالنسبة للمؤجرين، فإن العكس هو الصحيح، حيث يفضل المؤجر بشكل عام المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار كعقد إيجار تمويلي. على مستوى الميزانية العمومية يتم تحويل عنصر غير نقدي إلى عنصر نقدي، والذي يبدو أنه أسهل. بينما على مستوى بيان الدخل يتم الاعتراف بالأرباح من بيع الأصول على الفور، كما هو الحال خلال فترة العقد. في المقابل، بموجب المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي، يجب على المؤجر إظهار الأصل المؤجر ضمن الأصول، ويجب استهلاك هذا الأصل، ويتم الاعتراف بدفعات الإيجار كإيراد عند تحقيقها أو اكتسابها، وفي السنوات الأولى من عقد الإيجار، عادةً ما يتجاوز دخل الفوائد تحت المعالجة كعقد إيجار تمويلي دخل الإيجار بعد طرح الاستهلاك منه تحت المعاملة كمبلغ إيجار تشغيلي³.

3. الغرض من معيار التقارير المالية الدولي رقم 16:

سعى هذا المعيار لترسيخ المبادئ العامة المتعلقة بالاعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. الهدف هو التأكد من أن المستأجرين والملاك يقدمون بدقة البيانات المحاسبية الكافية التي تعكس صورة صادقة وواضحة عن المركز المالي للشركة. وتضع أساساً لمحلي هذه البيانات المالية لقياس مدى تأثير اتفاقيات الإيجار على المركز الشركة وأدائها المالي وتدققاتها المالية.

وهنا يتوجب على الشركة أن تنتظر بعين الاعتبار لقواعد العقود وشروطها، وجميع الأنظمة المتعلقة بها، عند تطبيق هذا المعيار، كما يتوجب عليها أن تنتظر في تطبيق هذا المعيار باستمرارية للعقود المتشابهة بالظروف.

3.1 أهدافه:

يكن الهدف من إحداث المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 بإزالة التناقضات والضعف في متطلبات التأجير التي احتواها المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، وتهيئة بيئة عمل شاملة ومتناسقة لحل المشكلات التي كانت تشوب عقود التأجير. وتحسين إمكانية مقارنة البيانات المالية عبر مختلف الوحدات الاقتصادية والصناعات وأسواق رأس المال، وتوفير المزيد من المعلومات الدقيقة لمحلي القوائم المالية، وتحسين متطلبات الإفصاح المحاسبي عن عقود الإيجار لكل من المستأجر والمؤجر، وأخيراً، تبسيط إعداد البيانات المالية وتسهيل فهم متطلبات التعامل مع عقود الإيجار⁸.

ولتحقيق ما ورد، سعى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 الجديد إلى إلغاء تصنيف العقود إلى عقد إيجار تشغيلي وتمويلي في القوائم المالية للمستأجرين، وبدلاً من ذلك يتم التعامل مع جميع عقود الإيجار طويلة الأجل وفق أسس ومبادئ واحدة وتسجيلها في الميزانية العمومية للمستأجر وإظهارها على أنها نشطة مما يؤثر على الأداء المالي للشركة ومركزها المالي⁹.

نطاق تطبيقه:

منذ بدأ العمل بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 أصبحت جميع عقود الإيجار بكافة أشكالها وأنواعها تخضع لأحكامه إلا أنه تم استثناء التالي:

- عقود الإيجار للتنقيب عن مصادر الطاقة الأحفورية من الغاز الطبيعي والنفط والمعادن والموارد الطبيعية غير المتجددة أو استخدامها، حيث يتم التعامل مع

⁸Wong, K., and M. Joshi. 2015. The Impact of lease capitalization on financial statement and key Ratios: Evidence from Australia. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 9(3): 27-44

⁹د. عمرو السيد موسى زكي محمود، أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) -عقود إيجار- على نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات أصحاب المصالح في المنشأة المستأجر -دراسة تجريبية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية- كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 2018.

³IFRS 16, January 2016 and is effective for most companies that report under IFRS since 1 January 2019. Upon becoming effective, it replaced the earlier leasing standard IAS 17

هذه العقود وفقاً لأحكام المعيار التقارير المالي الدولي رقم 6 "استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها".

- عقود إيجار الأصول الحيوية التي يحتفظ بها المستأجر، ويتم التعامل من هذا النوع من العقود وفق معايير المحاسبة الدولية رقم 41 "الزراعة".
- اتفاقيات امتياز الخدمة العامة، يتم معالجتها محاسبياً بناءً على ما فسرتة لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 12 "ترتيبات امتياز الخدمة".
- شهادة الملكية الفكرية التي يمنحها المؤجر، تتم معالجتها ضمن إطار معيار التقارير المالي الدولي رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء".
- الحقوق بموجب اتفاقيات الترخيص لبند مثل: وحقوق التأليف، وبراءات الاختراع، والمخطوطات، والصور المتحركة وتسجيلات الفيديو والمسرحيات، والنشر التي يحتفظ بها المستأجر. إذ تعالج هذه العقود محاسبياً وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 38 "الأصول غير الملموسة"³.

3.2 الآلية المتبعة في معالجة عقود الإيجار حسب المعيار الدولي للتقارير المالية :16

يتم تحديد عقد الإيجار ولمعرفة ما إذا كان العقد يعد عقد إيجار أم لا وفق مايلي:



الشكل من إعداد الباحثة

3.3 شروط عقد الإيجار:

ومن خلال الشكل السابق نستنتج أن معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 وضع شرطين لينطبق على الأصل المستأجر شروط عقد الإيجار وهما:

أ- وجود أصل محدد. (أي يمكن إشارة للأصل ضمن العقد بشكل صريح أو ضمناً).

ب- يتم بموجب العقد نقل السيطرة والتحكم في استخدام الأصل من المؤجر للمستأجر خلال فترة زمنية معينة. يتحقق هذا الشرط في حال امتلاك المستأجر جميع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر، والحق في كيفية تشغيله وإدارته وتوجيهه خلال مدة الإيجار¹⁰.

¹⁰د. عمرو السيد موسى زكي محمود، أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) -عقود إيجار- على نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات أصحاب المصالح في المنشأة المستأجر -دراسة تجريبية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية- كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 2018.

3.4 تجزئة مكونات العقد:

غالباً ما يكون لعقود الإيجار أنواعاً مختلفة من الملحقات التي يوفرها المؤجر، والتي قد تكون مزيجاً من مكون عقد الإيجار وخدمة مرافقة غير إيجارية. مثلاً يشمل عقد الإيجار تأجير مكينات طباعة وصيانتها الدورية، أو استئجار معمل مع ما يتضمن من آلات ومستودعات ومرافق. في هذه الحالة يكون العقد متعدد المكونات، يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 تحديد كل مكون من مكونات عقد الإيجار بشكل منفصل بناءً على الإرشادات الخاصة بتعريف عقد الإيجار وأن يتم المحاسبة عنه بشكل منفصل. لذا يجب على المستأجر تخصيص مقابل العقد لكل مكون من مكونات عقد الإيجار ومكون عدم الإيجار في العقد، بناءً على السعر النسبي المستقل لكل منهما².

3.5 معدل الفائدة الضمني على عقد الإيجار:

هو المعدل الذي يجعل القيمة الحالية لـ (مدفوعات الإيجار + القيمة المتبقية غير المضمونة للأصل) = (القيمة العادلة للأصل + التكاليف المباشرة الأولية للعقد).

² Giner, B and F. Parado. 2016. Operating lease decision and the impact of capitalization in a bank-oriented country. Business Economics Journal, 21(5). 5-10.

3.6 أبرز المتطلبات وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16:

3.6.1 المستأجر:

المتطلب حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم 16

البيان

يتم إثبات معظم عقود الإيجار في المركز المالي

الإثبات في المركز المالي

• أصول حق الانتفاع

• عقد الإيجار (أي مدفوعات الإيجار قبل أو في بداية تاريخ الإيجار - التكاليف الأولية التي تكبدها المستأجر - تقدير التكاليف التي تكبدها المستأجر في تفكيك بداية الأصل موضوع العقد)

الأصول والالتزامات

• أصل حق الاستخدام = التزام الإيجار

• التزام الإيجار = القيمة الحالية لدفعات الإيجار المستقبلية

القياس الأولي

• حق الاستخدام: يجب قياس أصل حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم أو خسائر اضمحلال في القيمة.

• التزام عقد الإيجار (زيادة القيمة الدفترية لتعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار - تخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار - إعادة قياس القيمة الدفترية لتعكس إعادة تقييم أو تعديل عقد الإيجار)

القياس اللاحق

• مصاريف الإستهلاك

• مصاريف التمويل

قائمة الأرباح والخسائر

• العقود قصيرة الأجل (أقل من 12 شهر) التي تكون مدتها أقل من سنة.

• العقود ذات القيمة المنخفضة مثلاً: استئجار جهاز كومبيوتر

استثناءات الإثبات

3.6.2 المؤجر:

البيان	المتطلب حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم 16
الإثبات في المركز المالي	ما إذا كانت ضوابط التأجير التمويلي تنطبق لا يتم تسجيل عقد الإيجار التشغيلي بأي حال من الأحوال في المركز المالي.
الأصول والالتزامات	صافي الاستثمار
القياس الأولي	<p>في تاريخ بدء عقد الإيجار، تم تضمين مدفوعات الإيجار في قياس صافي الاستثمار في عقد الإيجار من المدفوعات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المدفوعات الثابتة مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستحقة الدفع • مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل. • أي ضمانات قيمة متبقية مقدمة إلى المؤجر • سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكدًا بشكل معقول من ممارسة الخيار • مدفوعات غرامات إنهاء الإيجار
القياس اللاحق	يزداد صافي الاستثمار مع دخل الفوائد ويتم إطفائها مع تحصيل المبالغ المستردة.
قائمة الأرباح والخسائر	إيرادات الإيجار

3.7 مقارنة IFRS16 مع IAS17:11

وجه المقارنة	المعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 16)	المعيار المحاسبي الدولي (IAS 17)
مفهوم عقود الإيجار	يركز المعيار الجديد على تعريف العقود، حيث تستند اتفاقية الإيجار إلى مفهوم السيطرة، لذلك يتم إبرام عقد الإيجار فقط في حالة كون المستأجر هو المنشئ، بالإضافة إلى الحق في الاستفادة من المنافع الاقتصادية لذلك أصل.	يتم إبرام عقد إيجار عندما يحق للمستأجر الحصول على جميع مزايا الأصل حتى إذا كان للمستأجر الحق في السيطرة عليه. هذا يعني أن بعض المعاملات التي يتم التعامل معها حالياً بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 17 كعقود إيجار ستكون خارج نطاق المعيار الجديد.
تصنيف العقود الإيجارية	وضع نموذج محاسبي واحد للمحاسبة عن كافة العقود الإيجارية باعتبارها عقود إيجارية تمويلية.	تصنيف العقود الإيجارية تشغيلية وأخرى تمويلية ضمن دفاتر المستأجر.
فصل عناصر العقود الإيجارية	أشار المعيار إلى فصل بعض بنود عقود الإيجار كعقد إيجار منفصل في حالة أنها توفر ميزة مستقلة للمستأجر وأنها مستقلة وغير مرتبطة بالعناصر الأخرى للعقد.	لم يتضمن المعيار إرشادات واضحة لتوحيد عقود الإيجار.
دمج العقود الإيجارية	وضع المعيار شروط محددة لدمج العقود الإيجارية وتشمل - أن يكون قد تم التعاقد على مجموعة من العقود جملة واحدة. - أن يكون الهدف التجاري لكل منهما يعتمد على الآخر. - أن يكون المبلغ المتفق عليه بأحد العقود مرتبط بأداء أو سعر عقد آخر.	لم يتضمن المعيار إرشادات واضحة لتوحيد عقود الإيجار
الإعفاءات	يُعفى المستأجر من التسجيل أو الاعتراف بأي من عقود الإيجار قصيرة الأجل التي تقل مدتها عن 12 شهراً وتلك التي تقل قيمتها عن 5000 دولار أمريكي أو ما يسمى بالعقود منخفضة القيمة.	لا يعفى.
الأقساط الإيجارية المتغيرة	تعتبر أقساط الإيجار جزءاً من التزام الإيجار إذا كانت قيمتها تعتمد على أحد المؤشرات أو معدل معين.	لا تعد أقساط الإيجار جزءاً من التزام الإيجار إذا كانت قيمتها تعتمد على أحد المؤشرات أو معدل معين تشمل قائمة الدخل:
متطلبات العرض بقائمة الدخل	تشمل قائمة الدخل: - استهلاك الأصل المستأجر - الالتزام الإيجاري باتباع طريقة معدل الفائدة الأقساط الإيجارية المتغيرة والتي لا تعد جزءاً من الالتزام الإيجاري وهي تلك التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل.	- بالنسبة للعقود التشغيلية: الأقساط الإيجارية لعقود الإيجار (وفق القسط الثابت) - بالنسبة للعقود التمويلية: استهلاك الأصل المستأجر - الالتزام الإيجاري وفق معدل الفائدة الفعلية - الأقساط الإيجارية المتغيرة التي تعد من الالتزام الإداري.
متطلبات العرض بقائمة التدفقات النقدية	تتضمن قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات المعيار ما يلي: - مدفوعات الإيجار لسداد جزء من المبلغ الأساسي ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التمويل. - مدفوعات الإيجار لدفع الفوائد المستحقة ضمن أي من التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية أو التمويلية وفقاً للسياسة المتبعة من قبل الشركة. - مدفوعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة، وكذلك مدفوعات الإيجار المتغيرة التي لا تشكل جزءاً من التزام الإيجار ضمن التدفقات النقدية التشغيلية.	يتضمن بيان التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات المعيار ما يلي: - أقساط الإيجار التشغيلي ضمن التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية. - عقود التأجير التمويلي (باتباع نفس المعاملة المنصوص عليها).

¹¹أمال محمد عوض، تقييم أثر تطوير المعالجة المحاسبية الإيجارية على تحسين جودة تقارير المالية -دراسة استكشافية في البيئة المصرفية، القاهرة-مصر.

3.8 أثر متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 على النسب المالية الأساسية للمستأجر:12

النسبة المالية	ما تقيسه النسبة	الأثر المتوقع	التفسير
الرفع المالي (الالتزامات/حقوق الملكية)	الملاءة المالية على المدى الطويل	زيادة	الزيادة نظراً للاعتراف بالتزامات الإيجار، ومن ثم زيادة الالتزامات المالية.
معدل تغطية الفوائد (الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاكات/ مصروف الفائدة)	الملاءة المالية على المدى الطويل	يتوقف الأثر على محفظة عقود الإيجار لدى المنشأة	مع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 من المتوقع زيادة الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك، وذلك لأن مصروف الإيجار تم تقسيمه إلى مصروف استهلاك ومصروف فائدة. وكذلك هناك زيادة في مصروف الفوائد، إلا أن الأثر النهائي يتوقف على خصائص محفظة التأجير لدى المستأجر.
نسبة التداول (الأصول المتداولة/ الالتزامات المتداولة)	السيولة	انخفاض	الانخفاض نظراً لزيادة الالتزامات نتيجة الاعتراف بالتزامات الإيجار، وعدم تغيير الأصول المتداولة.
معدل دوران الأصول (المبيعات/إجمالي الأصول)	الربحية	انخفاض	الانخفاض نظراً للاعتراف بأصل حق الاستخدام، ومن ثم زيادة قاعدة الأصول، حيث الأصول المستأجرة أصبحت جزء من إجمالي الأصول.
الربح قبل الفائدة والضريبة	الربحية	زيادة	الزيادة نظراً لأن مصروف الاستهلاك وفقاً للمعيار الجديد سيكون أقل من مصروف الإيجار وفقاً للمعالجة السابقة، حيث وفقاً للمعيار الجديد يتم تقسيم مصروف الإيجار إلى جزأين، الأول هو مصروف استهلاك حق الاستخدام، والثاني هو مصروف الفائدة على التزامات الإيجار.

12. عمرو السيد موسى زكي محمود، أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) -عقود إيجار- على نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات أصحاب المصالح في المنشأة المستأجر -دراسة تجريبية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية- كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 2018.

الزيادة نظراً لاستبعاد مصروف الايجار، الذي كان يتم اعتباره مصروف تشغيلي في المعيار السابق.	زيادة	الربحية	الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاكات
وذلك نظراً لأن صافي الربح بعد الضريبة يتوقف على خصائص محفظة التأجير، هذا بالإضافة إلى الاعتبارات الضريبية.	يعتمد الأثر المتوقع على خصائص محفظة التأجير لدى الشركة	الربحية	ربحية السهم (صافي الربح بعد الضريبة/عدد الأسهم المتداولة)
مع تطبيق المعيار الجديد يزداد كل من الربح قبل الفائدة والضريبة، والالتزامات، ويتوقف الأثر النهائي على خصائص محفظة التأجير لدى الشركة.	يعتمد الأثر المتوقع على خصائص محفظة التأجير	الربحية	العائد على رأس المال المستثمر
يترتب على تطبيق المعيار الجديد زيادة الربح بعد الضريبة، إلا أن الأثر النهائي يتوقف على خصائص محفظة التأجير لدى الشركة.	يعتمد الأثر المتوقع على خصائص محفظة التأجير لدى المنشأة	الربحية	العائد على حقوق الملكية
الزيادة نظراً لأن جزء من مدفوعات الايجار سيتم عرضها في التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في قائمة التدفقات النقدية وهي مصروف الفوائد مقارنة بالمعيار السابق.	زيادة	الربحية	التدفقات النقدية التشغيلية

3.9 مزايا وعيوب أدوات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16

3.9.1 تحديد التكلفة التاريخية

تمثل التكلفة التاريخية النموذج الكلاسيكي للتوثيق المحاسبي الذي يعتمد على تسجيل جميع الموارد والحقوق والمصاريف والالتزامات بالتكلفة المحددة في وقت التبادل بين الشركة وعملائها. القاعدة الأساسية في التطبيق العملي لإثبات التكلفة الأصلية لجميع عناصر الموارد الاقتصادية واستخداماتها ومصادر تمويلها وكافة المصروفات والإيرادات بغض النظر عن التقلبات في القيمة الاقتصادية للوحدة النقدية.

تعد مزايا التكلفة التاريخية أحد أهم مبررات أساس التكلفة التاريخية للمحاسبة:

- الموضوعية: الهدف الرئيسي للمحاسبة هو تزويد أصحاب المصلحة بمعلومات مالية موثوقة مفيدة لصنع القرار، ومن أجل الحفاظ على ثقة مستخدمي البيانات المحاسبية، يجب أن تستند هذه البيانات إلى اختبارات أو تجارب موضوعية وخالية من الحكم الذاتي، وهذا ما يوفره مبدأ التكلفة التاريخية.
- الموثوقية: إن أهم مبرر لمبدأ التكلفة التاريخية هو الموثوقية العالية مقارنة بالقواعد الأخرى كقيمة عادلة.
- اتساق مبدأ التكلفة التاريخية مع العديد من مكونات إطار الفكر المحاسبي المالي، مثل الاعتراف بالدخل، وفرض وحدة القياس، والحذر، والمبدأ المقابل.
- يرغب معدي ومدققي البيانات المالية في إعطاء أهمية أكبر لمصادقية إجراءات التدقيق الأمنية والمسؤولية القانونية، المنصوص عليها في مبدأ التكلفة التاريخية.
- يتطلب مبدأ التكلفة التاريخية حدوث عملية حقيقية متبادلة للاعتراف والقياس، وهذا يتضح من الموضوعية وموثوقية أعلى¹³.

الانتقادات الموجهة للتكلفة التاريخية: وتتمثل أهم الانتقادات في: إن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية يؤدي إلى قياس غير سليم للدخل الدوري وذلك لسببين:

- عدم التجانس في تطابق الدخل مع المصاريف. يتم تمثيل الإيرادات عند الاعتراف بها وتحقيقها فيما حدث خلال الفترة، ولكن المصروفات هي القيمة التاريخية التي حدثت في الأوقات السابقة. يتطلب منطق المحاسبة السليم أن يتم قياس الإيرادات والمصروفات على أساس واحد، وهو أساس القيمة الحالية. لذلك، يكون الدخل الناتج وفقاً للتكلفة التاريخية عبارة عن مزيج من أرباح التشغيل والاستحواذ أو أرباح المضاربة نتيجة لتغيرات الأسعار كالفارق بين التكلفة التاريخية والتكلفة الحالية.

¹³د. عمرو السيد موسى زكي محمود، أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - عقود إيجار - على نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات أصحاب المصالح في المنشأة المستأجر - دراسة تجريبية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 2018.

- تأجيل الاعتراف بالتغييرات في قيم الأصول والخصوم الناتجة عن الدورة الحالية حتى يحدث التبادل الفعلي مع طرف ثالث في الدورة أو الدورات التالية، وهذا سيؤدي إلى تداخل نتائج الدورة، مما يجعل النتيجة من كل دورة تتأثر بنتائج الدورات السابقة، وبالتالي فإن نتائج الدورات غير صالحة للمقارنة والتنبؤات، ومن الواضح أن كل هذا يتعارض مع فرض التقلبات الدورية، الأمر الذي يتطلب فصل نتائج الدورات المحاسبية¹⁴.

- يتطلب الاعتماد على نهج التكلفة التاريخية أن يتم التبادل الفعلي مع طرف خارجي قبل الاعتراف بأي تغيير في بنود بيان المركز المالي، وبالتالي فإن شرط التبادل هذا يؤدي إلى تجاهل واستبعاد العديد من الأصول غير الملموسة في بيان المركز المالي. نظراً لأن الشهرة يتم إنتاجها داخلياً، وبالتالي فإن بيان المركز المالي لا يمثل الواقع الاقتصادي للوحدة المحاسبية¹⁵.

وبالمثل، فإن تجاهل مبدأ التكلفة التاريخية للتغيرات في القوة الشرائية للوحدة النقدية يعني ضمناً أن عناصر بيان المركز المالي لا تخضع للتجميع لأنها عناصر ذات قوة شرائية مختلفة لا يمكن مقارنتها مع كل عنصر آخر. كما تخلو السجلات من اعتماد العديد من الموارد التي تشير إلى تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية للمنظمة، مثل الموارد البشرية ورأس المال الفكري وقواعد المعلومات بسبب صعوبة قياس هذه الموارد. وحساب الاستهلاك على أساس التكلفة التاريخية في فترات التضخم لا يحقق الهدف من حسابه، لأن إجمالي الأقساط لا يكفي للحصول على أصل جديد، مما يؤدي إلى انخفاض تدريجي في رأس المال المستثمر.

¹⁴Beattie, V.; K. Edwards and A. Goodacre. 1998. The impact of Constructive operating lease capitalization on key accounting ratios. Accounting and Business Research. 28 (4): 233 – 253.

¹⁵خطاب، عبد الرحمن ذيب، محمود داود نصار، أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، مجلد 29، العدد 2، 2021.

3.9.2 القيمة العادلة:

القيمة العادلة: المبلغ المتفق عليه لتبادل الأصول أو تسوية الالتزامات بين أطراف مطلعة وراغبة وليسوا ذوي مصلحة ومن أهم مبررات التي يستند إليها أساس القيمة العادلة:

هو أن مستخدمي البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة لتقييم الوضع المالي للشركة ونتائج أعمالها، بحيث تكون هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية. نجد أن معلومات القيمة العادلة مستخدمة على نطاق واسع ولها العديد من المزايا حيث تبين البيان المالي العادل عن المركز المالي للشركة ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية. كما يتم تقييم الأصول والخصوم على أساس القيمة العادلة طبقاً لمفهوم الحفاظ على رأس المال.

وتساعد المعلومات القائمة على القيمة العادلة في إجراء مقارنات بين الشركات المماثلة التي تستخدم القيمة العادلة. لأن معلومات القيمة العادلة لديها قدرة أكبر على التنبؤ لأنها تعكس الآثار الاقتصادية الحالية. ويؤكد واضعو المعايير المحاسبية أن التطورات الحديثة في التكنولوجيا والخبرة تسمح بتقدير العديد من القيم العادلة بشكل موثوق باستخدام الأساليب التي تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الحالية.

4. قياس أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية:

أحدثت سوق دمشق للأوراق المالية، بموجب المرسوم التشريعي رقم /55/ لعام 2006 ونص المرسوم على أن تتمتع السوق بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، وترتبط بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتعمل تحت إشرافها، وبحيث يكون المقر الرئيسي للسوق مدينة دمشق وقد تم الافتتاح الرسمي للسوق في 10/03/2009 ومن خلاله يتم تداول:

أ- أسهم الشركات المساهمة السورية القابلة للتداول.

ب- سندات الدين القابلة للتداول والتي تصدرها الشركات المساهمة السورية

ت- أدوات الدين العام القابلة للتداول الصادرة عن حكومة الجمهورية العربية السورية.

ث- الوحدات الاستثمارية السورية الصادرة عن صناديق وشركات الاستثمار.

ج- أي أوراق مالية أخرى سورية أو غير سورية، متعارف عليها على أنها أوراق مالية، ويتم اعتمادها كذلك من قبل مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

واليا يتم تداول أسهم الشركات المساهمة السورية مقسمة الى القطاعات التالية (قطاع البنوك - قطاع التأمين - القطاع الصناعي - القطاع الزراعي - قطاع الخدمات).

4.1 تطبيق المعيار الدولي رقم 16

تقوم الشركات عينة البحث المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عند الاعتراف بعقود الإيجار بالنظر إلى ما إذ كان هذا العقد عبارة عن عقد إيجار أو يحتوي على بدل مالي، أي إذا كان العقد يمنح الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفترة محددة مقابل تعويض مالي. ويتم تسجيل عقود الإيجار في قائمة المركز المالي وفق التالي:

4.1.1 حق استخدام الأصول:

تعترف الشركة بحق استخدام الأصول في تاريخ بدء عقد الإيجار التاريخ الذي يكون فيه الأصل موضوع العقد متوفراً للاستخدام، حيث يتم قياس حق استخدام الأصول بالتكلفة، مطروح منها مجمع الإهلاك أو خسائر انخفاض القيمة المتراكمة، ومعدلة بإعادة تقييم للالتزامات الإيجار.

وتشتمل تكلفة حق استخدام الأصول على مقدار التزامات الإيجار المعترف بها، والتكاليف المباشرة الأولية، ومدفوعات الإيجار التي سددت وقت بدء أو قبل الإيجار، مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستلمة.

4.1.2 التزامات عقود الإيجار:

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تعترف الشركات بالتزامات عقود الإيجار مقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يجب على الشركات تسديدها على مدى فترة عقد الإيجار.

تتضمن مدفوعات عقود الإيجار مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة غير مضمونة) مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستحقة القبض ومدفوعات الإيجار المتغيرة والتي تعتمد على مؤشر أو معدل، والمبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية.

عند حساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم شركات عينة الدراسة معدل الاقتراض المتزايد في تاريخ بدء الإيجار لأن سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. بعد تاريخ البدء، يزيد مبلغ التزامات عقود الإيجار ليعكس تراكم الفائدة وينخفض عند القيام بمدفوعات الإيجار. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية للالتزامات عقود الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار (على سبيل المثال، التغييرات في المدفوعات المستقبلية الناتجة عن التغيير في المؤشر أو المعدل المستخدم في تحديد مدفوعات الإيجار).

4.1.3 عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة:

تطبق الشركات إعفاء الاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل بالنسبة لعقود الإيجار قصيرة الأجل مثل: (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف بعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة.

ويتم الاعتراف بمدفوعات الإيجار للإيجارات قصيرة الأجل وعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة كمصروف على أساس القسط الثابت خلال مدة الإيجار¹⁶.

¹⁶القوائم المالية للشركات عينة البحث للسنة المالية 2021 والمعلنة على الموقع الإلكتروني الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية، <http://www.dse.sy/issuer-company/index>

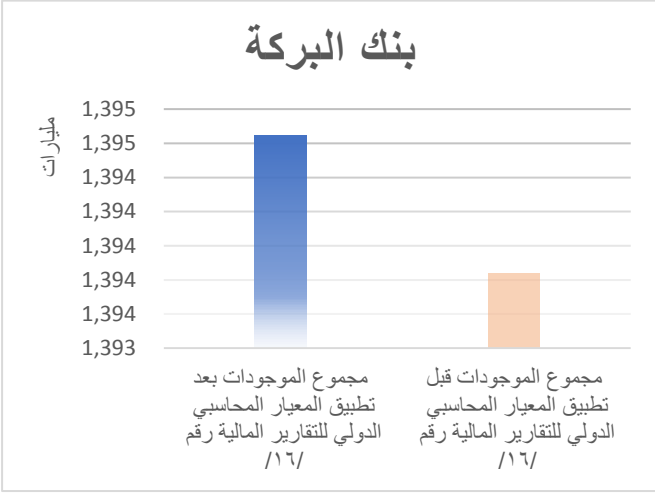
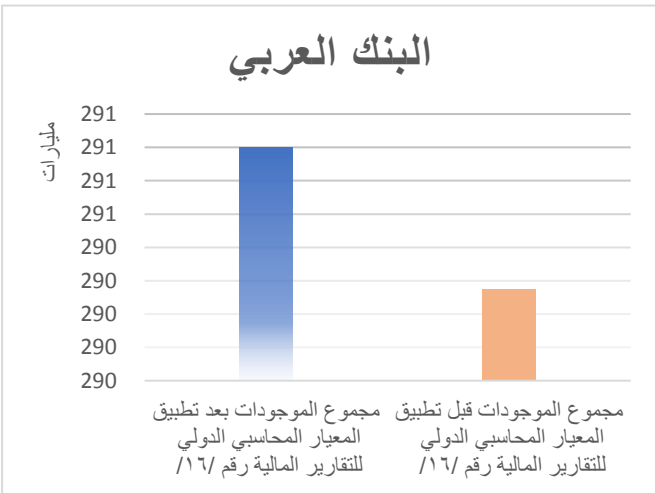
4.2 أثر تطبيق معيار التقارير المالي الدولي رقم 16 على قائمة المركز المالي:

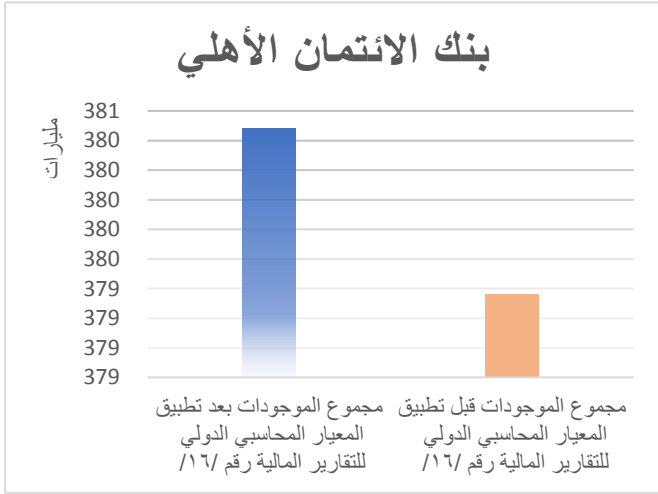
4.2.1 القطاع المصرفي:

يعتبر القطاع المصرفي جزء من الاقتصاد الوطني الهام المخصص لحيازة الأصول المالية للآخرين، واستثمار تلك الأصول المالية كرافعة لخلق المزيد من الثروة، ولأن جوهر القطاع المصرفي هو الثقة. وبدون ذلك، لن يقوم أي من العملاء بإيداع الأموال، ولن يكون قادراً على استخدام تلك الأموال لإعطاء القروض، والاستثمار، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، لذلك نرى بأن هذا القطاع من أبرز القطاعات الملتزمة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية ولمعرفة الأثر الذي أحدثه تطبيق المعيار رقم 16 على الميزانية العمومية تم التطرق لكل مصرف على حدا ومن ثم القطاع المصرفي ككل وفق ما يلي:

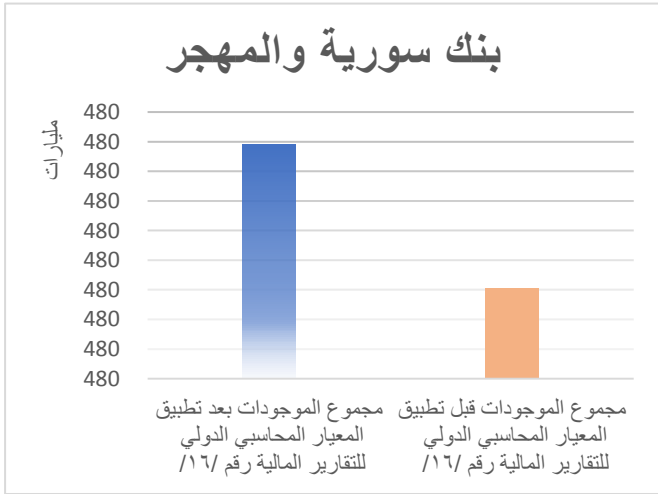
اسم المصرف	البيان	المبلغ ليرة سورية	الرسم البياني
بنك سورية والخليج	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16	742,599,565,579	<p>بنك سورية والخليج</p> <p>مليارات</p> <p>744 743 743 743 743 743 742 742</p> <p>مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم 16 /</p> <p>مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 /</p>
	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	743,353,533,985	

دراسة أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 في المركز المالي وقائمة الدخل للشركات المدرجة في سوق دمشق لأوراق المالية

بنك البركة	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	فر نسبيته
 <p>مليارات</p> <p>مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم 16/</p> <p>مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم 16/</p>	452,244,597,616	452,830,305,906	البنك العربي
 <p>مليارات</p> <p>مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم 16/</p> <p>مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم 16/</p>	290,273,616,938	290,701,041,264	البنك العربي



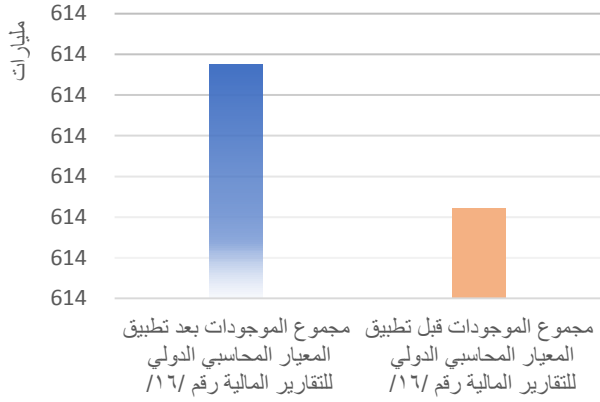
بنك الائتمان الأهلي	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	379,361,759,038
	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	380,483,408,622



بنك سورية والمهجر	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	479,702,277,166
	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	479,945,676,559

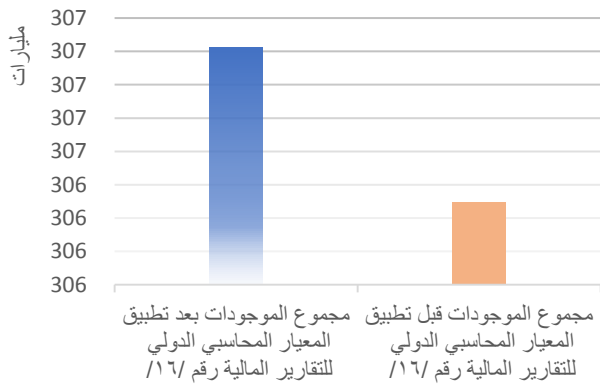
دراسة أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 في المركز المالي وقائمة الدخل للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

المصرف الدولي للتجارة والتمويل



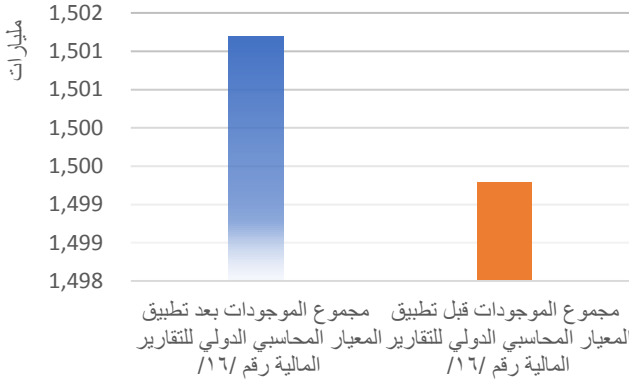
613,861,465,091	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
614,036,975,031	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	

بنك بيبلوس سورية



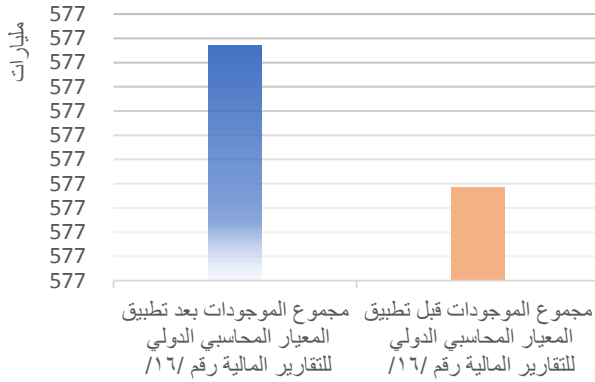
306,294,980,353	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	بنك بيبلوس سورية
307,221,692,700	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	

بنك بيمو



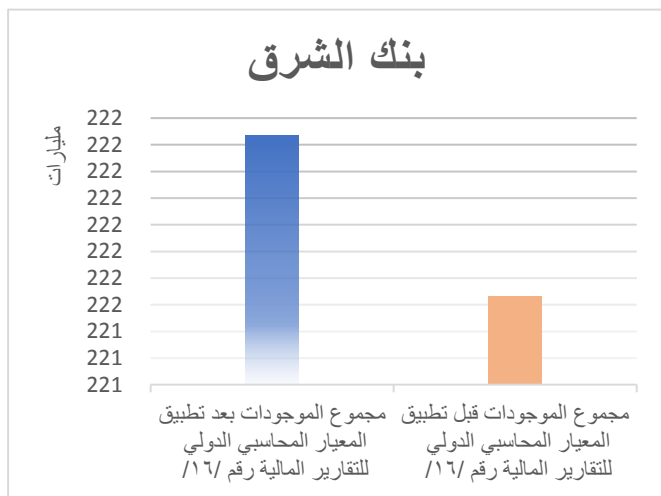
1,499,287,579,891	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	بنك بيمو
1,501,198,915,698	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	

بنك قطر الوطني - سورية



576,778,544,068	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم /16/	بنك قطر الوطني - سورية
576,837,081,372	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	

دراسة أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 في المركز المالي وقائمة الدخل للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية



221,532,324,143	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	بنك الشرق
222,134,048,906	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	

بالنظر إلى الرسم البياني لكل مصرف الذي تضمنه الجدول السابق يظهر لنا جلياً بأن تطبيق المعيار الدولي رقم 16 أدى إلى زيادة ملحوظة في الموجودات والمطلوبات لدى المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك بسبب زيادة حق استخدام الأصول المستأجرة للموجودات والتزام الإيجار للمطلوبات.

الرسم البياني	المبلغ ليرة سورية	البيان	اسم القطاع
<p style="text-align: center;">القطاع المصرفي</p> <p style="text-align: center;">5,183 5,188</p> <p style="text-align: center;">مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم /١٦/ المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم /١٦/</p>	5,182,574,950,845	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	القطاع المصرفي
	5,188,259,271,421	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	

وبالنظر إلى القطاع المصرفي ككل نلاحظ بأن تطبيق المعيار الدولي رقم 16 أدى إلى زيادة الموجودات والمطالب بمقدار 5,684,320,576 ليرة سورية وهي مبالغ مستثمرة لم تكن لتظهر في الميزانية العمومية لولا تطبيق المعيار الدولي رقم 16.

4.2.2 القطاع الصناعي:

الرسم البياني	المبلغ ليرة سورية	البيان	اسم الشركة
<p>اسمنت البادية</p> <p>مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم 16</p> <p>مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم 16</p>	229,945,478,836	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	اسمنت البادية
	230,662,601,973	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	

بالنظر إلى قوائم شركة إسمنت البادية نلاحظ بأنه عند تطبيق المعيار الدولي رقم 16 زادت الموجودات والمطالب بمقدار 717,123,137 ليرة سورية وهي مبالغ مستثمرة من خلال أصول مستأجرة كانت ضامرة وتعتبر تمويل من خارج الميزانية العمومية، لكن تطبيق المعيار الدولي رقم 16 أظهرها ضمن المركز المالي للشركة.

4.2.3 قطاع الاتصالات:

الرسم البياني	المبلغ ليرة سورية	البيان	اسم الشركة
<p>سورية - MTN</p> <p>مليارات</p> <p>مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم /١٦/</p> <p>مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم /١٦/</p>	322,129,097,232	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم /16/	MTN
	335,840,568,864	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	
<p>سيريتيل</p> <p>مليارات</p> <p>مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم /١٦/</p> <p>مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم /١٦/</p>	846,542,426,613	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	سيريتيل
	878,389,913,373	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	

نلاحظ بأنه عندما طبقت شركات الاتصالات المعيار الدولي رقم 16 أدى لزيادة الموجودات والمطالب بمقدار 45,558,958,392 ليرة سورية وهي عبارة عن أصول مستأجرة لم تكن لتظهر ضمن المركز المالي للشركة لولا أن فرضها المعيار الدولي رقم 16.

من خلال ما سبق نرى بأن مجموع قيمة الأصول المستأجرة في القطاعات الثلاث بلغت 53,082,051,689 ليرة سورية بنسبة بلغت 0.007 من قيمة الأصول التي وصلت لمبلغ وقدره 7,013,635,764,253 ليرة سورية ساهم المعيار الدولي رقم 16 بإظهارها ضمن المركز المالي لدى الشركات المدرجة في السوق لم تكن لتظهر قبل تطبيق المعيار.

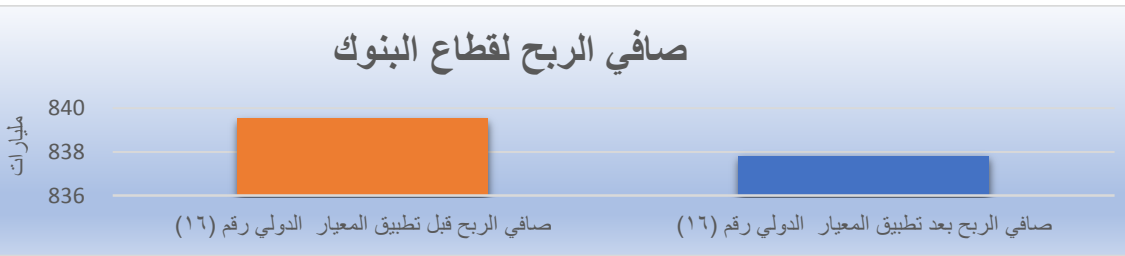
ولدى المقارنة بين قطاعات عينة الدراسة نلاحظ بأن شركات الاتصالات تمتلك النصيب الأكبر من الأصول المستأجرة ويعود سبب هذا الكم الكبير من الأصول المستأجرة إلى أن خدمة توفير الاتصالات والانترنت تتطلب عدد كبير من الأبراج الهوائية لتوفير خدمة جيدة للزبائن وهذا ما يدفع شركات الاتصالات إلى استئجار أماكن لنصب هذه الأبراج بالمقارنة مع المصارف التي قد لا تحتاج إلى عدد كبير من الأصول المستأجرة مقارنة مع قطاع الاتصالات فجل ما تحتاجه هو عدد من المباني لإشغالها كفروع أو عدد من السيارات.

4.3 أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 على قائمة الدخل:

4.3.1 القطاع المصرفي:

اسم المصرف	صافي الربح قبل تطبيق المعيار الدولي رقم 16	استهلاك حق استخدام الأصول	مصرف فوائد الايجار	صافي الربح بعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16
بنك سورية والخليج	68,030,487,715	195,031,594	-	67,835,456,121
البنك العربي	62,107,185,695	99,608,311	2,305,086	62,005,272,298
بنك سورية والمهجر	55,902,823,600	31,914,423	979,590	55,869,929,587
المصرف الدولي للتجارة التمويل	56,429,865,339	58,098,741	2,846,994	56,368,919,604
بنك بيلوس سورية	76,936,875,171	228,760,272	19,251,902	76,688,862,997
بنك قطر الوطني- سورية	214,871,312,806	14,634,386	-	214,856,678,420
بنك الشرق	37,801,831,545	54,797,450	7,719,021	37,739,315,074
بنك بيمو	140,188,630,536	443,487,125	3,518,554	139,741,624,857
فرنسبنك	52,618,451,826	158,384,029	-	52,460,067,797
بنك الائتمان الأهلي	74,635,038,313	373,199,789	2,679,864	74,259,158,660
المجموع	839,522,502,546	1,657,916,120	39,301,011	837,825,285,415

نلاحظ بأن تطبيق المعيار الدولي رقم 16 أدى إلى تخفيض الربح بمقدار 1,697,217,131 ليرة سورية حيث بلغت مجموع أرباح القطاع المصرفي لعام 2021 مبلغ وقدره 837,825,285,415 ليرة سورية بعد أن تم تطبيق المعيار في حين لو لم يتم تطبيق المعيار لكان مجموع الأرباح مبلغ وقدره 839,522,502,546 ليرة سورية ويعود سبب تخفيض الأرباح هو مصروف فائدة الإيجار واستهلاك حق استخدام الأصول حيث يتم إستهلاك الأصول المستأجرة وفق المعيار رقم 16 على أساس القسط الثابت خلال مدة استئجار الأصل أو العمر الإنتاجي المقدر للأصل أيهما أقصر. والشكل التالي يوضح الفرق بين احتساب صافي الربح لقطاع المصرفي قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16:



4.3.2 القطاع الصناعي:

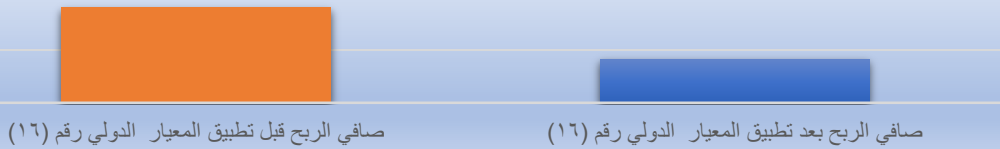
اسم الشركة	صافي الربح قبل تطبيق المعيار الدولي رقم 16	استهلاك حق استخدام الأصول	مصروف الفوائد الإيجار	صافي الربح بعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16
اسمنت البادية	47,880,693,383	19,702,138	78,814,234	47,782,177,011

بعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16 إلى تخفيض الربح الصافي بمقدار 98,516,372 ليرة سورية حيث بلغت أرباح شركة اسمنت البادية لعام 2021 مبلغ وقدره 47,782,177,011 ليرة سورية بعد أن تم تطبيق المعيار في حين لو لم يتم تطبيق المعيار لكان مجموع الأرباح مبلغ وقدره 47,880,693,383 ليرة سورية ويعود سبب

دراسة أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 في المركز المالي وقائمة الدخل للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

تخفيض الأرباح إلى مصروف فائد الإيجار ومصروف استهلاك حق استخدام الأصول حيث يتم إهلاك الأصول المستأجرة وفق المعيار رقم 16 على أساس القسط الثابت خلال مدة استئجار الأصل أو العمر الإنتاجي المقدر للأصل أيهما أقصر. والشكل التالي يوضح الفرق بين احتساب صافي الربح للشركة قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16:

صافي الربح لقطاع الصناعة



4.3.3 قطاع الاتصالات:

اسم الشركة	صافي الربح قبل تطبيق المعيار الدولي رقم (16)	استهلاك حق استخدام الأصول	مصروف فوائد الإيجار	صافي الربح بعد تطبيق المعيار الدولي رقم (16)
MTN	46,208,941,442	818,741,193	1,554,336,522	43,835,863,727
سيري نتيل	122,718,191,418	8,671,152,194	716,079,275	113,330,959,949
المجموع	168,927,132,860	9,489,893,387	2,270,415,797	157,166,823,676

بعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16 تم تخفيض الربح الصافي لشركات الاتصالات بمقدار 11,760,309,184 ليرة سورية حيث بلغت شركات الاتصالات لعام 2021 مبلغ وقدره 157,166,823,676 ليرة سورية بعد أن تم تطبيق المعيار في حين لو لم يتم تطبيق المعيار لكان مجموع الأرباح مبلغ وقدره 168,927,132,860 ليرة سورية ويعود سبب تخفيض الأرباح لمصروف فوائد الإيجار واستهلاك حق استخدام الأصول حيث يتم إهلاك الأصول المستأجرة وفق المعيار رقم 16 على أساس القسط الثابت خلال مدة

استئجار الأصل أو العمر الإنتاجي المقدر للأصل أيهما أقصر. والشكل التالي يوضح الفرق بين احتساب صافي الربح للشركة قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16.

صافي الربح لقطاع الاتصالات

صافي الربح قبل تطبيق المعيار الدولي رقم (١٦)

صافي الربح بعد تطبيق المعيار الدولي رقم (١٦)

4.4 الشركات عينة الدراسة مجتمعة:

صافي الربح بعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16	مصروف فوائد الايجار	استهلاك حق استخدام الأصول	صافي الربح قبل تطبيق المعيار الدولي رقم 16	شركات عينة الدراسة
1,042,774,286,102	2,388,531,042	11,167,511,645	1,056,330,328,789	

نلاحظ بأن تطبيق المعيار الدولي رقم 16 أدى إلى تخفيض أرباح الشركات عينة الدراسة بمقدار 13,556,042,687 ليرة سورية حيث بلغت الربح الصافي لشركات عينة الدراسة لعام 2021 مبلغ وقدره 1,042,774,286,102 ليرة سورية بعد أن تم تطبيق المعيار. في حين لو لم يتم تطبيق المعيار لكان مجموع الأرباح مبلغ وقدره 1,056,330,328,789 ليرة سورية ويعود سبب تخفيض الأرباح هو مصروف فوائد الايجار و استهلاك حق استخدام الأصول حيث يتم إستهلاك الأصول المستأجرة وفق المعيار رقم 16 على أساس القسط الثابت خلال مدة استئجار الأصل أو العمر الإنتاجي المقدر للأصل أيهما أقصر. والشكل التالي يوضح الفرق بين احتساب صافي الربح للشركة قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16:

صافي الربح لشركات العينة

مليارات

صافي الربح قبل تطبيق المعيار الدولي رقم (١٦)

صافي الربح بعد تطبيق المعيار الدولي رقم (١٦)

4.5 أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 على معدل العائد إلى حق الملكية:

يعتبر معدل العائد من المؤشرات الهامة لأصحاب الملكية والمساهمين حيث يقيس معدل العائد المتحقق على استثمار أموال المساهمين ويعد من الكفاءة المصرفية تحقيق أرباح تتراوح بين (5-20%) في الظروف الطبيعية للقطاعات المالية أي الفترات التي لا تشهد أزمات¹، وكلما كان المؤشر مرتفعاً دل ذلك على كفاءة التوظيف والاستثمار. ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

معدل العائد إلى حق الملكية = الربح القابل للتوزيع / مجموع الموجودات.

4.5.1 مؤشر العائد على حقوق الملكية في حال عدم تطبيق معيار التقارير المالية

الدولي رقم 16:

4.5.1.1 القطاع المصرفي:

اسم المصرف	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	صافي الربح قبل تطبيق المعيار الدولي رقم 16	مؤشر العائد على حقوق الملكية في حال عدم تطبيق المعيار
بنك سورية والخليج	742,599,565,579	68,030,487,715	0.0916
البنك العربي	290,273,616,938	62,107,185,695	0.2140
بنك سورية والمهجر	479,702,277,166	55,902,823,600	0.1165
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	613,861,465,091	56,429,865,339	0.0919
بنك بيبيلوس سورية	306,294,980,353	76,936,875,171	0.2512
بنك قطر الوطني - سورية	576,778,544,068	214,871,312,806	0.3725
بنك الشرق	221,532,324,143	37,801,831,545	0.1706
بنك بيمو	1,499,287,579,891	140,188,630,536	0.0935
فرنسبنك	452,244,597,616	52,618,451,826	0.1163
بنك الائتمان الأهلي	379,361,759,038	74,635,038,313	0.1967
المجموع	5,561,936,709,883	839,522,502,546	0.1509

¹ سعيد على محمد العبيدي مهند خميس عبد الجميلي، التقييم المالي للمصارف الإسلامية في العراق، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المؤتمر العلمي الثاني، 2011، ص356.

4.5.1.2 القطاع الصناعي:

اسم الشركة	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	صافي الربح قبل تطبيق المعيار الدولي رقم 16	مؤشر العائد على حقوق الملكية في حال عدم تطبيق المعيار
اسمنت البادية	229,945,478,836	47,880,693,383	0.20823

4.5.1.3 قطاع الاتصالات:

اسم الشركة	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	صافي الربح قبل تطبيق المعيار الدولي رقم 16	مؤشر العائد على حقوق الملكية في حال عدم تطبيق المعيار
MTN	322,129,097,232	46,208,941,442	0.14345
سيريتيل	846,542,426,613	122,718,191,418	0.14496
قطاع الاتصالات	1,168,671,523,845	168,927,132,860	0.14455

4.5.1.4 الشركات عينة الدراسة مجتمعة:

شركات عينة الدراسة	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	صافي الربح قبل تطبيق المعيار الدولي رقم 16	صافي الربح بعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16
	6,960,553,712,564	1,056,330,328,789	0.15176

دراسة أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 في المركز المالي وقائمة الدخل للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

4.5.2. مؤشر العائد على حقوق الملكية في حال تطبيق معيار التقارير المالي الدولي رقم 16:

4.5.2.1 القطاع المصرفي:

اسم المصرف	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	صافي الربح بعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16	مؤشر العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16
بنك سورية والخليج	743,353,533,985	67,835,456,121	0.09126
البنك العربي	290,701,041,264	62,005,272,298	0.21330
بنك سورية والمهجر	479,945,676,559	55,869,929,587	0.11641
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	614,036,975,031	56,368,919,604	0.09180
بنك بيلوس سورية	307,221,692,700	76,688,862,997	0.24962
بنك قطر الوطني - سورية	576,837,081,372	214,856,678,420	0.37247
بنك الشرق	222,134,048,906	37,739,315,074	0.16989
بنك بيمو	1,501,198,915,698	139,741,624,857	0.09309
فرنسبنك	452,830,305,906	52,460,067,797	0.11585
بنك الائتمان الأهلي	380,483,408,622	74,259,158,660	0.19517
المجموع	5,568,742,680,043	837,825,285,415	0.15045

4.5.2.2 القطاع الصناعي:

اسم الشركة	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	صافي الربح بعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16	مؤشر العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16
اسمنت البادية	230,662,601,973	47,782,177,011	0.20715

4.5.2.3 قطاع الاتصالات:

اسم الشركة	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	صافي الربح بعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16	مؤشر العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16
MTN	335,840,568,864	43,835,863,727	0.13053
سيريتيل	878,389,913,373	113,330,959,949	0.12902
قطاع الاتصالات	1,214,230,482,237	157,166,823,676	0.12944

4.5.2.4 الشركات عينة الدراسة مجتمعة:

مؤشر العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16	صافي الربح بعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	شركات عينة الدراسة
0.14868	1,042,774,286,102	7,013,635,764,253	

بالمقارنة بين مؤشر العائد على حقوق الملكية في حال عدم تطبيق معيار الدولي رقم 16 وبين مؤشر العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق معيار الدولي رقم 16 نلاحظ أن مؤشر العائد قبل تطبيق المعيار أعلى من مؤشر العائد بعد تطبيق المعيار ويعود سبب الانخفاض إلى زيادة إجمالي الموجودات بعد أن فرض إدراج حق استخدام الأصول المستأجرة ضمن الأصول وانخفاض صافي الربح بسبب مصاريف فوائد عقد الايجار و اقتطاع استهلاك حق استخدام الأصول المستأجرة على أساس القسط الثابت خلال مدة استئجار الأصل أو العمر الإنتاجي المقدر للأصل أيهما أقصر.

النتيجة: أظهر المركز المالي للشركات بشكل أكثر دقة من قبل من خلال إدراج الأصول المستأجرة ضمن الميزانية مما أظهر القيمة الحقيقية لحقوق الملكية بالإضافة لأنه أدى لزيادة الالتزامات الواجب سدادها على الشركة، كما يؤدي لتخفيض العائد على حقوق الملكية.

كما أن تطبيق المعيار أدى لإظهار قيمة الأصول المستثمرة في سوق دمشق للأوراق المالية مما أدى لبيان حجم السوق الفعلي، وصحح النسب التي تدل على مدى جودة وفعالية أداء الشركة بشكل أقرب ما يكون إلى الصحة وله أثر واضح في الميزانية الختامية على قيمة الأصول والمطالب.

نتائج الدراسة:

- 1- إن تطبيق المعيار من قبل الشركات عينة البحث من خلال الإفصاح عن عقود الإيجار في القوائم المالية أضاف معلومات محاسبية تفيد المستثمرين ومحلي القوائم المالية بالمقارنة بين الشركات من خلال معرفة ما للشركة من أصول وما عليها من التزامات.
- 2- تطبيق المعيار أدى لإظهار حجم الأموال المستثمرة من قبل شركات عينة البحث التي كانت سابقاً تعد تمويلاً من خارج الميزانية، مما أعطى الحجم الفعلي للشركات.
- 3- أدى تطبيق المعيار إلى تخفيض صافي الأرباح بسبب مصروف فائدة الإيجار وإدراج بند إستهلاك حق استخدام الأصول.
- 4- أدى تطبيق المعيار إلى وجود أثر واضح على مؤشر العائد إلى حقوق الملكية حيث لاحظنا بأنه بعد تطبيق المعيار أصبح أقل وذلك بسبب زيادة في الموجودات وانخفاض الأرباح.
- 5- لم يأخذ المعيار بعين الاعتبار عمليات الترميم وتجهيزات وإصلاح الأصول المستأجرة.

التوصيات:

1. ضرورة توجيه الشركات العاملة في سورية إلى تطبيق المعيار التقارير المالية الدولي رقم 16 للحصول على افصاح عن عقود الإيجار ومعرفة حجم الأصول المستثمرة والالتزامات.
2. تسجيل الايجار بالقيمة الحالية لما يدل عن عدالة القيمة الزمنية للنقود حسب ما أتى عليه معيار التقارير المالية الدولي رقم 16.
3. إصدار جمعية المحاسبية القانونيين في سورية دليل خاص بعقود الإيجار لمواكبة معايير التقارير المالية الدولية ذات الشأن.
4. على وزارة المالية وجمعية المحاسبين القانونيين شرح معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 للعاملين في مجال المحاسبة والتحليل لما له من أهمية في عكس صورة حقيقية لحجم الأموال المستثمرة.

المراجع:

- + امال محمد عوض، تقييم أثر تطوير المعالجة المحاسبية الإيجارية على تحسين جودة تقارير المالية -دراسة استكشافية في البيئة المصرفية، القاهرة-مصر.
- + صفاء عمر خالد بلعاوي، النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي وتنظيمية الضريبي، ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين 2005.
- + رجيبي يعقوب، المعالجة المحاسبية لعقود الآجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي SCF ومعيار المحاسبي التمويلي IAS17، ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة 2016/2017.
- + عبد الستار خويلد، مقدمة في التقنيات الإسلامية للتمويل، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 1992
- + د. عمرو السيد موسى زكي محمود، أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) -عقود إيجار- على نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات أصحاب المصالح في المنشأة المستأجر -دراسة تجريبية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية- كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 2018.
- + بالحسن، خالد، خالدي، فاطمة، خاوه، فريال، المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي حسب النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة بنك البركة - وكالة الوادي) كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمد لخضر، الوادي، الجزائر، 2020.
- + دباح، منال، حسياني، عبد الحميد، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي حسب SCF و IFRS 16 عند المستأجر (دراسة حالة مؤسسة أونيفار

د. تارجون)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، المجلد 12، العدد 02 (2019).

✚ خطاب، عبد الرحمن ذيب، محمود داود نصار، أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، مجلد 29، العدد 2، 2021.

✚ البيومي، محمود عبد السلام، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2003.

✚ القوائم المالية للشركات عينة البحث للسنة المالية 2021 والمعلنة على الموقع الإلكتروني الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية،

<http://www.dse.sy/issuer-company/index>

References :

- ✚ Ashton, R. K. 1985. Accounting for finance leases: A field test. *Accounting and Business Research*: 233- 238.
 - ✚ Beattie, V.; K. Edwards and A. Goodacre. 1998. The impact of Constructive operating lease capitalization on key accounting ratios. *Accounting and Business Research*. 28 (4): 233 - 253.
 - ✚ Godfrey, J., and S. Warren. 1995. Lessee Reactions to Regulation of Accounting for Leases. *A Journal of Accounting, Finance and Business Studies*, 31(2): 201-228.
 - ✚ Wong, K., and M. Joshi. 2015. The Impact of lease capitalization on financial statement and key Ratios: Evidence from Australia. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 9(3): 27-44
 - ✚ Giner, B and F. Parado. 2016. Operating lease decision and the impact of capitalization in a bank-oriented country. *Business Economics Journal*, 21(5). 5-10.
 - ✚ IFRS 16 ,January 2016 and is effective for most companies that report under IFRS since 1 January 2019. Upon becoming effective, it replaced the earlier leasing standard IAS 17.
 - ✚
-